

## نور الحسين للعدل من الملكة للذرونية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب .

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة . -

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٦

### قانون معدل لقانون العقوبات



المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٦ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٤٢١) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

٤٢١ - كل من اعطى بسوء نية شكاً لا يقابله رصيد قائم معد للدفع او كان الرصيد اقل من قيمة الشك او سحب بعد اعطاء الشك كل الرصيد او بعضه بحيث يضح الباقي لا يفي بتيمنة الشك او اصدر امراً للمسحوب عليه بالامتناع عن الدفع في الحالة التي لا يبيها القانون يعاقب بالحبس من سنة الى سنتين وبغرامة من خمسين ديناراً الى مائتي دينار ولا يجوز تخفيض عقوبة الحبس عن شهر وعقوبة الغرامة هن عشرة دنانير عند وجود اسباب مخففة تقديرية :

الحسين طلال

١٩٦٦/١/٣١

رئيس الوزراء

وصفي التل

وزير العدلية

جريس حدادين